فى مؤتمرها السادس

جماعة ٩ مارس للدفاع عن استقلال الجامعات تكرم الراحلين

..وتدعو إلى وقفة احتجاجية فى ٢٣ مارس .. وتدافع عن مجانية التعليم والتوسع فيه

وسط أجواء من التوتر تشهدها الجامعات المصرية من وقفات احتجاجية والدعوة لتصعيد المواجهة مع الحكومة بشأن زيادة أجور أعضاء هيئات التدريس، عقدت مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات (٩ مارس) مؤتمرها السادس بمركز البحوث والتنمية بجامعة القاهرة وبحضور د. حسام كامل رئيس جامعة القاهرة وعدد كبير من الأساتذة، وكرم الدكتور محمد أبوالفار كلا من الراحلين د. رءوف عباس أستاذ التاريخ ود. عبدالوهاب المسيرى المفكر الكبير ود. عبدالعظيم أنيس المفكر وعالم الرياضيات باعتبارهم من أبرز أعضاء الحركة الذين رحلوا وناقش المؤتمر ثلاثة محاور متعلقة بتطوير التعليم الجامعى.

رؤوف عباس

عبدالوهاب المسيرى

● الرقابة الدستورية للاستقلال ●

أكدت المستشارة تهانى الجبالى نائب رئيس المحكمة الدستورية فى بداية كلمتها أن مشاركتها فى مؤتمر تعقده مجموعة ٩ مارس من الأساتذة المعارضين هو احترام منها لثقافة الاحتجاج، وأكدت الجبالى أن انتهاك حرمة الجامعات مرفوض، وأن المحكمة الدستورية العليا أصدرت أحكاما لارساء مبدأ استقلال الجامعات وحرية الرأى والبحث العلمى مطالبة بضرورة الرقابة الدستورية على أى انتهاك للمبادئ التى أقرها الدستور بالجامعات والذى نص على كفالة الدولة لاستقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى.

● فجوة واسعة ●

وقدم الدكتور حسام بدراوى رئيس لجنة التعليم بالحزب الوطنى رؤية وأفكار الحزب لاستقلال الجامعات والحريات الأكاديمية، حيث واجه انتقادات شديدة من كل المشاركين على ورقته باعتبارها نقلا لأفكار مجموعة ٩ مارس، وأكد بدراوى أن هناك فجوة واسعة بين الأفكار التى يطرحها الحزب لإصلاح التعليم وبين السياسات التى تطبق منها على أرض الواقع، وأكد بدراوى على ذلك بأن المجلس الأعلى للجامعات أنشئ بهدف التنسيق بين الجامعات ولكنه تحول إلى أداة لتكبيل الجامعات والسيطرة على جميع قراراتها.

محمد غنيم

● تسليع التعليم ●

أكد الدكتور عمر السباخى الأستاذ بكلية الهندسة جامعة الإسكندرية أن ما يطرحه الحزب الوطنى فى المؤتمرات والمنتديات لإصلاح التعليم ليس إلا سياسات وردى براقة ووردية بعيدة كل البعد عن الواقع الفعلى، وأكد السباخى أن حكومة الحزب الوطنى تنتهك حقوق الإنسان ومستمرة فى فرض قانون الطوارئ وبيع شركات القطاع العام بأبخس الأثمان، وتنتهج سياسات منهجية فى تسليع التعليم والصحة ولديها سجل بانتهاك استقلال الجامعات والحريات الأكاديمية، وأكد أن المجالس الجامعية تدار بفرمانات

متابعة :

لبيبة النجار

فوقية، وقواعد الجودة تطبق دون مراعاة الطابع الخاص لكل كلية مثلا (الفنون الجميلة ـ الطب) وتغيير نظام الدراسة إلى فصلين دراسيين بالجامعات بالمخالفة لقانون الجامعات أى أن الدراسة أصبحت ١٣ اسبوعاً فقط للفصل الدراسى الواحد.

وأكد السباخى عدم وجود رقابة للميزانية والمصروفات للجامعات من قبل أجهزة الدولة وطالب بأن تكون الميزانية متاحة للجميع كنوع من الشفافية، إلى جانب الانتهاكات التى يتعرض لها الأساتذة فى إجراء البحث العلمى والسفر والمهمات، وانتهاك حق الطلاب فى ممارسة الانتخابات فى اتحادات طلابية حقيقية وممارسة العمل السياسى داخل الجامعات، والالتفاف على الحق فى التعليم لكل فئات الشعب، وأكد السباخى أن الأمر لا يقف عند هذا الحد بل يمتد إلى عوائد الصناديق الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص (التعليم المتميز والمفتوح واللغات والانتساب) حيث يقوم مجلس الكلية بتوزيعها مما يجعل التفاوت بين أستاذين فى الوظيفة الواحدة يصل من واحد إلى عشرين، وتصل بعض المكافآت إلى ٥٠ ضعفا للكوادر الادارية للجامعات وتساءل السباخى هل رؤية الحزب الوطنى للمزايدة والمنتديات فقط؟

محيا زيتون

● استنزاف العقول ●

أكد د. محمد غنيم مؤسس مركز الكُلى بالمنصورة فى ورقته عن الجامعات الخاصة والأهلية أن هذه الجامعات وباء أصيبت به مصر وأن الدول الأوروبية التى أنشأت جامعات خاصة عندنا لا توجد بها جامعات خاصة، وأكد أن الجامعة الأمريكية التى يدفع فيها الطلاب مائة ألف جنيه ليس لها أى دور بارز فى عملية البحث العلمى ولا تساهم فى دعم التقدم والتنمية، وأضاف: تمول الجامعات الخاصة والأهلية أساسا على استنزاف للعقول الجامعية الحكومية وانه لن يتم إصلاح للتعليم إلا بانشاء جامعات جديدة مستقلة عن وزارة التعليم المالى تقوم على تضافر قوى المجتمع المدنى ويكون لها استقلال مالى وغير هادفة للربح تقوم على إدارتها هيئة علمية تهتم بالعلم وبالبحث العلمى، وأكد غنيم أن إصلاح الهيكل الإدارى للجامعات الحكومية لن يكون بانتخابات القيادات الجامعية كما تعلن ٩ مارس أو بالتعيين كما تفعل الدولة ولكن الحل الوحيد هو التعيين بنظام الإعلام المفتوح من كل الجامعات.

عبدالعظيم أنيس

تهانى الجبالى

محمد أبو الفار

مصطفى كامل

عمر السباخى

● ليست أهلية بل خاصة ●

تقول الدكتورة محيا زيتون الأستاذ بكلية التجارة جامعة الأزهر انه عند الحديث عن الجامعة الأهلية فى مصر تتم عادة الإشارة إلى وجود هذا النمط فى أنحاء العالم، وأكدت أنه فى الولايات المتحدة يدرس ٨٠٪ من طلبة الجامعات فى جامعات ومؤسسات عامة أى حكومية بينما ٢٠٪ فقط يدرسون فى جامعات خاصة وبعضها غير ربحية ومن بين الـ ٢٠٪ المقيدين فى جامعات خاصة (٧٦٪) منهم مقيدون فى جامعات خاصة غير ربحية، وأن أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات العامة أكثر بكثير من هذه الجامعات، وأكدت محيا زيتون أن الخطورة تكمن فى المادة الخامسة من قانون الجامعات الخاصة والتى لم تتغير فى القانون بمعنى أنها تنطبق على الجامعات الخاصة والأهلية، والتى تنص على أن تدير الجامعة أموالها بنفسها وتحدد مصروفاتها الدراسية وهذه الحرية هى فى الواقع التى تجعل ما يسمى جامعة أهلية ليس إلا شكلا آخر للجامعة الخاصة، وتؤكد محيا زيتون أن هناك جامعات تعمل فى مصر وتعلن أنها غير هادفة للربح وتقدم تعليما متميزا ولكنها تفرض رسوما باهظة رغم أنها تتلقى مساعدات خارجية، كالجامعة الأمريكية والجامعة البريطانية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى.

حسام بدراوى

وأكدت الدكتورة محيا أن أزمة التعليم الجامعى هى نتيجة انسحاب الدولة والتوقف عن بناء جامعات جديدة وترك الحبل على الغارب للقطاع الخاص وترك جامعاتنا الحكومية التى تعلم مليونا و٧٠٠ ألف طالب دون أى رعاية.

● قرارات البنك الدولى ●

وتناول الدكتور مصطفى كامل السيد الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فى ورقته قضية المؤسسات الدولية والجامعات المصرية، حيث أكد أن مؤتمر التعليم فى سنة ٢٠٠٠ طرح ٢٥ مشروعا لاصلاح التعليم الجامعى، ولكن البنك الدولى فى اتفاقية ٢٠٠٢ اختار بعض المشروعات واستبعد ثلاثة مجالات أهمها التوسع فى التعليم الجامعى وقضايا الإصلاح الداخلى للجامعات وتمويل القطاع الخاص، ووافق على بعض المشروعات أهمها ضمان الجودة والاعتماد ومشوع تكنولوجيا المعلومات ومشروع تنمية القدرات للقيادات لجامعية.

وأكد د. مصطفى أن البنك الدولى لا يوافق فى الوقت الحالى على التوسع فى التعليم الجامعى وإذا كانت الدولة المصرية تريد ذلك فعليها تحمل نفقاته.

حسام كامل

وأكد دكتور هانى مصطفى الحسينى فى تعقيبه على ورقة المؤسسات الدولية والجامعات المصرية، أن قروض البنك الدولى القليل منها مفيد، وأن مشروع الجودة والاعتماد تحول إلى مشاريع وزفية بعله استمارات وأوراق بدلا من القيام بالتدريس والبحث العلمى وشغل أعضاء هيئات التدريس بكتابة محتويات شكلية وعقد دورات تدريبية للأساتذة بغض النظر عن محتواها.

وأكد د. هانى أن هذه المشاريع تستخدم كوسيلة لكافأة المقربين من الإدارات لجامعية وأعضاء الحزب الحاكم، وأكد أن المبادئ الأساسية لخطة البنك هدفها تقليل فرص الأسر الفقيرة فى تعليم أبنائها بالجامعات بالإلغاء التدريجى لمجانية التعليم.

● وقفة احتجاجية ●

ودعت جماعة ٩ مارس فى بيان لها أساتذة الجامعات المصرية إلى وقفة احتجاجية يوم ٢٣ مارس الجارى لرفض مشروع هانى خلال لزيادة دخول أعضاء هيئات التدريس والمطالبة بزيادة الأجر الأساسى وزيادة دعم الجامعات الحكومية وإنشاء جامعات جديدة وإعادة وضع شيوخ الأساتذة فوق السبعين لما كان عليه قبل عام ٢٠٠٠، وهى نفس المطالب التى قام عليها إضراب الأساتذة فى نفس اليوم من العام الماضى.